

محملة ام لانها لا تملكه كتركيب من الاحاد والبيت
 جسم تركيب المسقف والجدران في صلوات الحدانام
 هل لا بد من تركيبه من الجنس والفصل او تارة وتارة
 وتارة خلاف بين علي الخلاف في انه لا بد من اندراجه
 تحت مقولة وفي صحة التعريف بالاجزاء المكونة اقوال
 وما يبين علي هذا صحة القول بان المنطق فصل
 ان قلنا بالحقه وطلانه وان يقال انما طلق فصل مثلا
 ان قلنا بعد ما فاق حفظه منها هل اختلاف المعارضات
 بالماهية يوجب اختلاف المعارض بالماهية او لا خلاف
 عند الحكماء بعض نعم وبعض لا فالجنس العالي
 المنطق الذي هو مفهوم المقول علي كثير من
 عارض للمقولات العنصر كل يطلقه عليه الجنس
 العالي وهو معروضات مختلفة بالماهيات
 قلنا بالاول كان مفهوم الجنس العالي العارض
 لمقولة الجوهر ماهية جارية للجنس العالي المنطق
 العارض لفقره العارض وهو جارية للجنس
 العالي اعني العارض جنسا متولا علي مختلفات
 بالماهية اعني الانواع المادية العارضة لكل مقولة
 وان قلنا بالثاني كانت هذا الجنس العالي العارض
 الجوهر مثلا العارض للكلمة والعارض للكيفية وهلم
 فتكون متفقة بالحقيقة ويحكون مفهوم الجنس

العالي

العالي متولا علي كثير من متفقين بالحقيقة فيكون نوعا لها
 وايضا ان الجوهر مثلا جنس طبيعي عروض المنطق
 لمفهوم القول علي كثير من الذي هو الجنس المنطق
 وهذا العارض جنس له من حيث انه عارض وهو مطلق
 الجنس طبيعي لهذا الجنس مثلا او نوع فيه ما عرفت وكو
 جنسا او نوعا من حيث متولية علي الاجناس العارضة
 لاينا في انه جنس منطقي بلا خلاف من حيث انه عارض
 للمقولات التي هي جنوس طبيعية ولا يقال اذا كانت
 الجوهر مندرجا تحت الجنس العالي كيف يكون عاليا
 لان كونه عاليا علي الجنوس الطبيعية لا ينافي ان نوعه
 جنس منطقي فانهم وينقل ايضا اليه القول علي كثير من
 اليه القول علي الشئ ثم اليه المضاف والمضاف جنس الاجناس
 لهذه الاربعة ويجوز جمع ما ذكر في الجنس السافل
 والوسط واليسيف وفي غير الجنس من ساير الكليات
 ومنه يعلم ان الكليات الجنس من مقولة المضافات
 احص والمضافات اعم كيفة وهو مندرج تحت مطلق
 الجنس واحص منه وهذا تناقض وجوابه ان كون
 المضاف لا بشرط شي اعم من الجنس لا ينافي انه
 بشرط كونه مطلقا احص لانه لا يحدد عليه الجنس
 الا بتحديد كونه مطلقا مضافي اقول وكان العموم جنس
 وجمعت اليك وجمعت يا من ابداع الموجودات خلقا ان كون

